

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar**

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

تقييم مدى جدوى مساعدات المؤسسات المالية الدولية للدول النامية عند الأزمات المالية العالمية.

أ.إسماعيل جوامع - جامعة محمد خيضر - بسكرة -

أ.عادل بلجبل - جامعة الحاج لخضر - باتنة -

ملخص المداخلة (الإشكالية): لقد تعرضت دول العالم أجمع تقريبا، منذ ظهور الأزمات المالية والإقتصادية العالمية، للكثير من الأزمات، ولقد تسارعت في العقود الأخيرة واتسعت دائرة الدول التي مستها هذه الأزمات ومنها طبعاً الدول النامية، هذه الأخيرة كانت شدة الأزمة بالغة التأثير عليها. ولهذا تتجه هذه الدول لطلب المساعدة من مختلف الجهات كي تنقذ إقتصادها وأسواقها من الإنهيار. ومن هذه الجهات التي تتجه إليها الدول النامية طلباً للمساعدة نجد المنظمات والمؤسسات المالية العالمية من مثل صندوق النقد الدولي، أو مجموعة البنك الدولي بمختلف مؤسساته أو حتى بنك التسويات الدولية كما حدث في أزمة المكسيك في سنة 1995، وغيرهم من هذه المؤسسات وهيئات العالمة. في هذه الورقة سوف يحاول الباحثان دراسة تاريخ وتطور المساعدات الدولية للدول النامية من جانب المؤسسات المالية العالمية، ثم تحديد أشكال وقيمة هذه المساعدات وأخيراً تقييم مدى جدواها وتأثيرها على تجنب أو إخراج هذه الدول من أزماتها. وذلك وفق إشكالية جوهرية وهي ما مدى جدوى المساعدات التي تقدمها مختلف المؤسسات المالية للدول النامية في المساهمة في حل هذه الأزمات؟ وذلك وفق منهج وصفي تحليلي وكذا تاريخي.

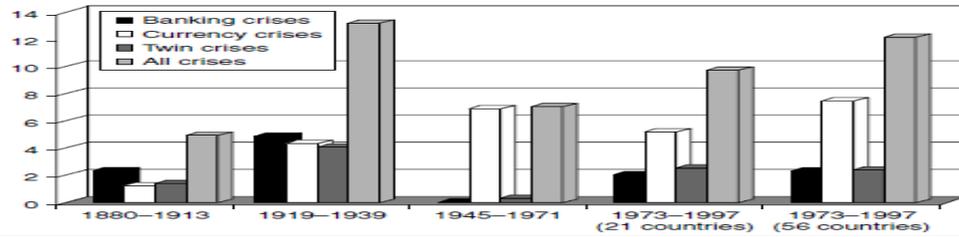
الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية، الدول النامية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مؤسسات النظام النقدي والمالي العالمي، طبيعة المساعدات.

المقدمة: أزهقت الأزمات المالية المتكررة دول العالم قاطبة، ولكن تأثيرها بالنسبة للدول النامية كان أكثر شدة ونتائجه وخيمة جداً، هذه الأزمات التي يكون نشوبها في غالب الأحيان نتاج خلل في أنظمة الدول المتقدمة في مستوى من مستويات الأسواق المالية أو سياسات نقدية ومالية خاطئة، تنتقل بكل قوة إلى مناطق ودول يفترض أن لا علاقة لها بهذه الأزمات. وتحطم إنجازات أو إصلاحات قد تكون كلفت الكثير من الجهد والمال والزمن. وتبحث هذه الدول عن من ينقذها ويخرجها بأقل الأضرار أو في بعض الأحيان تجنب الأسوء. وفي وسط هذه الأزمات تظهر المؤسسات المالية الدولية سواء المنبثقة من نظام بريتن وودز أو سواها كأحد الأطراف الذي يملك المؤهلات لتقديم المساعدة أو الملاذ الأخير والحتمي لهذه الدول لطلب المساعدة. في هذه الورقة سوف نحاول فهم العلاقة القائمة بين هذه المؤسسات والدول النامية ومدى إستجابة هذه المؤسسات لإحتياجات هذه الدول.

المحور الأول: تاريخ العالم مع الأزمات المالية: تعرض الإقتصادي العالمي منذ القرن التاسع عشر (1870) إلى العديد من الأزمات المالية منها والإقتصادية وتفاوتت خسائرها وحجمها وتأثيرها دولياً بين الأزمة والأخرى، لكن ومع العولمة أصبحت الأزمات بمختلف أنواعها ذات تأثير عالمي شامل وأكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الإقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، ويقول ضياء مجيد موسوي في هذا الشأن "...الإقتصاد العالمي شبكة معقدة من العلاقات المتداخلة فيه تؤثر التغيرات التي تحدث في بلد واحد أو مجموعة من البلدان تأثيراً كبيراً على باقي بلدان العالم"¹ لكن في عالم الأزمات المالية هناك الكثير من الأسئلة تطرح تدور كلها حول عبارة ماذا يحدث؟ حتى من قبل أكبر المختصين ولعل العبارة التالية توضح هذه الغرابة " في بداية عام 1987 كان مؤشر داو جونز عند مستوى 2000 نقطة أو لم يتعداه، وفي خلال نفس السنة حقق المؤشر صعوداً ليصل إلى 2722 نقطة يوم 25 أرب 1987 وفقد حتى يوم 19 أكتوبر 1987 ، 1000 نقطة منها 508 نقاط في هذا اليوم" فماذا حدث؟². ربما لم يشهد العالم قبل الأزمة الحالية أزمة تشابه أزمة الكساد الكبير في 1929 - 1933 التي بدأت في الخميس

الأسود يوم 28 أكتوبر 1929 لكن تأثيرها إستمر لسنوات أكثر من ذلك بكثير والجدول التالي يوجز تواتر الأزمات المالية للفترة بين 1880 إلى أزمة غور شرق آسيا 1997.

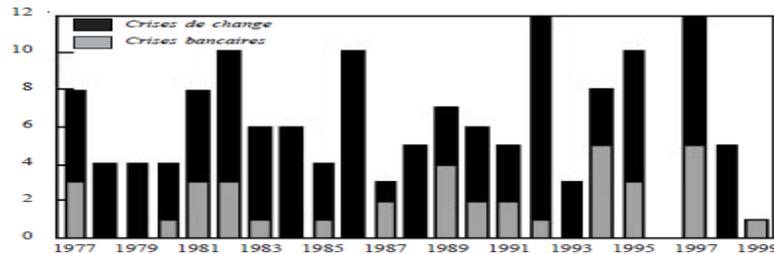
الشكل رقم 01: تواتر الأزمات البنكية وأزمات أسعار الصرف والأزمات المشتركة في الفترة 1977-1880



Douglas GALE, *Understanding Financial Crises*, (New York Oxford University Press Inc, Source; Franklin ALLEN, 2007), p11

ويثير إنتباهنا في هذا الشكل إتساع رقعة الدول المتأثرة من الأزمة. لكن الشكل التالي سوف يضعنا في حالة ذهول من حجم أو عدد الأزمات في فترة بين 1977-1999 التي تعد فترة ليست بالطويلة لكن حجم وتنوع الأزمات بين بنكية وأزمة صرف ليس بسيط

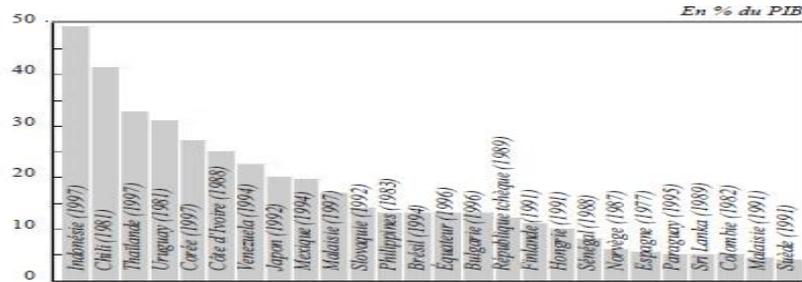
الشكل رقم 02: عدد الأزمات المالية في الفترة 1977-1999



et Dominique PLIHON, *Rapport sur Les crises financières*, (Paris, France, La Mario DEHOVE Source; Robert BOYER, 18Documentation française. 2004), p

ومن حيث التأثير يمكننا القول لقد دمرت أزمة الأسواق الناشئة عام 1997 دولا مثل إندونيسيا والبرازيل وكوريا وروسيا، وكانت خسائرها تمثل جزء بالغ من الناتج القومي لهذه الدول، على الرغم أنها لم تدم فترة طويلة، وقبلها أزمة المكسيك سنة 1995 التي تسمى (أزمة درع البيزو)³ التي حطمت إصلاحات عشرة سنوات كاملة، ففي نهاية ديسمبر 1994 إلى جانفي 1995 قررت الحكومة المكسيكية تخفيض عملتها البيزو بمقدار 15 في المئة من قيمته الجارية، مما سبب حالة ذعر في العالم أجمع، حيث كان المستثمرين في وول ستريت والقائمين على الصناديق الإستثمارية قد إستثمروا أكثر من 50مليار دولار في قروض وأسهم وسندات الحكومة المكسيكية، وإندفع كل المستثمرين لسحب ثروتهم من المكسيك، مما جعل البيزو يفقد 30 في المئة من قيمته مقابل الدولار في ثلاثة أيام، وإزداد الوضع سوءا بعد ذلك عندما فقدت المكسيك كل رصيدها من الدولارات وراح البنك المركزي المكسيكي يشتري يوميا مبالغ من البيزو بقيمة نصف مليار دولار. ولم تعد المكسيك قادرة على دفع ثمن ما تستورد من سلع، وراح المستثمرون في البلدان الآخذة في النمو في جنوب الكرة الأرضية وأواسط أوروبا يعرضون للبيع في ما يسمى بالأوراق الناشئة ما في حوزتهم من أسهم وسندات دين"⁴ ولم تنتهي إلا بإقراض المكسيك أكثر من 50مليار دولار من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وقبلها أزمة الأرجنتين والشكل التالي يبين تكلفة بعض الأزمات البنكية كنسبة من الناتج القومي لهذه البلدان.

الشكل رقم 03: تكلفة أزمات البنكية (المصرفية) كنسبة من الناتج القومي



, **Rapport sur Les crises financières**, (Paris, France, La et Dominique PLIHON Mario DEHOVE Source; Robert BOYER, Documentation française. 2004), p24

نلاحظ من هذا البيان أن الدول النامية هي الأكثر عرضة للأزمات، وهي الأكثر تأثراً بها، ولهذا تلجأ هذه الدول قبل وأثناء الأزمات إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية لعلها تخفف من وقع هذه الأزمات عليها. ولقد أجريت دراسة دولية شملت 102 أزمة مالية لـ 20 بلداً خلال العقدين الماضيين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها إن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمات هي تلك التي شهدت تحرير واسع في أسواقها المالية ومؤسساتها المصرفية والتي أدت بدورها إلى أزمة العملات نظراً للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملة مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات⁵ سوف لن نتحدث عن تاريخ الأزمات ومرارتها، رغم أن كل أزمة مالية أو إقتصادية تتطلب أسلوب خاص لحلها خاصة أزمات الدول النامية، وفي المقابل نلاحظ في الشكل التالي إزدياد طول تأثير الأزمات كمعدل في الأزمات الأخير، لكن سوف نتابع تسارع الأزمة الحالية ونناقش أهم الحلول التي تتناسب معها ومع غيرها.

تسارع الأزمة المالية الحالية: في الحقيقة سوف نتحدث عن الأزمة المالية العالمية الحالية ليس من باب شرحها أو معرفتها لكن من باب توضيح أن الأزمات المالية الحديثة في الدول المتقدمة، تحدث في هذه الدول وتتوافر أسبابها هناك، وقد تتعاقب منها هذه الدول بشكل أو بآخر لكنها تنتقل إلى دول العالم كلها وخاصة الدول النامية التي لا تملك الوسائل اللازمة، ولا الفعالة لتجنبها أو معالجتها، بل تتحملها بشكل أكثر تأثير وأكثر عمق حتى أنها قد تقضي على إصلاحات بلدان بدأت فيها من سنوات طويلة وكلفتها مجهودات كبيرة وأفضل مثال على ذلك الأزمة الحالية التي وقعت فيها اليونان ووضعتها على حافة الإفلاس، لولا المساعدات الأوروبية والدولية (خاصة صندوق النقد الدولي). وفي بداية التحدث عن الأزمة المالية العالمية يجب أن نتحدث عن مصارف سوق القروض العقاري في الولايات المتحدة التي تنقسم إلى: مصارف القروض لأصحاب الملاء المالية الجيدة أو الممتازة⁶، حيث يكون احتمال تحول القروض إلى ديون معدومة ضعيفا جدا. والصنف الثاني فهو سوق الإقراض العقاري الثانوي⁷ الذي لا يتمتع فيه المقترضون بنفس مستوى الملاء المالية مقارنة بالنوع الأول.

ولقد إتجهت الشركات العقارية و البنوك خاصة منها المتخصصة في القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من العام 2001 إلى نهاية 2006م تقريبا إلى بيع العقارات السكنية و الشقق للمواطنين الأمريكيين بغض النظر عن قوة السجل الائتماني لديهم أو ضعفه، و بتقسيم ميسر بفائدة ربوية 7% في بادئ الأمر تصبح بعد سنتين 9.5%، وأنه يجب على صاحب العقار أن يستمر في دفع الأقساط حتى نهاية مدة العقد حتى لو توفرت لديه السيولة المناسبة لذلك، وذلك لدفع الفوائد المترتبة عليه بحسب النظام الربوي. وإعتقدت أن الضمانة الأكبر لهذه العملية هو العقار في حد ذاته الذي سوف لن تنخفض قيمته مع مرور الزمن. ووصل أعداد المدينون في أزمة الرهن العقاري مع نهاية العام 2006م حوالي 3 مليون شخص، و مجموع الديون أكثر من 700 مليار دولار

لقد تعثر المواطنون عملاء الرهن العقاري ولم يتمكنوا من تسديد أقساط قروضهم العقارية و فوائدها وذلك لضعف سجلهم الائتماني، بالإضافة إلى أنهم من محدودي الدخل مما أدى إلى مشكلة العسر المالي أي مشكلة عدم توفر السيولة لدى الشركات و البنوك الضالعة في هذه الأزمة. حيث قام المسؤولون في تلك المؤسسات بإجراءات للخروج من الأزمة العقارية، فقاموا بعرض الشقق السكنية والعقارات للبيع بأعداد كبيرة مما أدى إلى انخفاض أسعارها بشكل كبير، ثم زاد عدد المساكن المعروضة للبيع حيث لم تجد من يشتريها، وارتفعت في العام 2007م بنسبة 75% عن عام 2006م، وهذا الإجراء أدى أيضا بدوره إلى اختيار جديد في أسعارها، وكذلك تجنب المستثمرين عن الاستثمار في اسهم و سندات الشركات و البنوك المتورطة في الأزمة. وتفاقت عمليات بيع الديون بديون حتى عم العجز في كل القطاع المصرفي الأمريكي وبعده المصارف الأجنبية التي لها تعامل في العقار الأمريكي لينتقل إلى البورصات العلمية ابتداءً من أسهم هذه الشركات

والبنوك المتعثرة إلى مختلف القطاعات ذات الصلة. وبعدها إنهارت كل الأسواق والإقتصادات ابتداء من الولايات المتحدة وخلفها أغلب دول العالم خاصة المتقدم منه، وهذا لا يعني نجاة الدول النامية بل ضررها يعد في خاتمة التحصيل الحاصل .

المحور الثاني: المؤسسات المالية الدولية ومسؤولياتها تجاه الدول النامية

أولاً: صندوق النقد الدولي . يقف صندوق النقد الدولي على قمة هرم النظام النقدي والمالي الدوليين و هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 186 بلداً (في جويليا 2009)⁸. وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويقدم الصندوق مجموعة متنوعة من التسهيلات التمويلية الميسرة

ومساعدات الطوارئ **Emergency Assistance** وأيضاً خطوط الائتمان الطارئ **Contingent Credit Lines (CCL)**. لكن للأسف ليس لصندوق النقد الدولي سلطة فعالة على السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء به، وذلك على العكس من شيوع الاعتقاد بهذا، ولقد مر الصندوق بالعديد من التغييرات عما كان عليه يوم نشأته، لعلها سوف تكون في مصلحة الدول النامية وتعمل على مساعدتها.

أ) أولويات الصندوق عند الأزمات:⁹ تتحدد أولويات الصندوق بشكل عام في: 1- النظم الملائمة لأسعار الصرف، 2- إدارة أفضل للديون والإحتياطي. 3- الموازنات السليمة التي تترك مجالاً للمناورة في الأوقات الصعبة. 4- قطاعات مالية متنوعة وكفؤة.

ب) مهام صندوق النقد الدولي تجاه الدول النامية: عندما أنشئ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر بريتن وودز 1944، لم تكن التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول المتخلفة في أولويات المؤسستين. إلا أنه مع ازدياد عضويتها في الصندوق ازداد حجم المبالغ التي كانت تقترضها منهما، وفي خلال ذلك، ظهرت على السطح بعض الانتقادات وبصفة خاصة، أن المهام الأولى للصندوق هي معالجة المشاكل طويلة الأجل عن طريق المطالبة بحلول قصيرة الأجل، كثرت المتطلبات دون مقتضى. ومنذ أواخر السبعينيات أصبحت الدول النامية وبلدان الأسواق الناشئة تمثل أهم المقترضين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبدأ الصندوق في إقراضها بشروط ميسرة في 1986 عن طريق تسهيل التكييف الهيكلي.

ج) دور صندوق النقد الدولي في حل الأزمات المالية والاقتصادية تجاه الدول النامية

لقد كان لتدخل صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في أزمة جنوب شرق آسيا نظراً للدعم النقدي المقدم لمساعدة وإغاثة هذه الدول، إلا أنها كانت مصحوبة بتوصيات عديدة تتعلق أساساً بالسياسة الاقتصادية لكل بلد على حدة، ونذكر منها: تايلندا: قام صندوق النقد الدولي في 20 أوت 1997 بتقديم دعم مالي لتايلندا وصلت قيمته إلى 17.2 مليار دولار يشترط فيه الصندوق التزام الدولة بتحقيق احتياطي من النقد الأجنبي قدره 23 مليار سنة 1997 ليرتفع هذا الاحتياط إلى 25 مليار في السنة الموالية، وتخفيض العجز في الحساب الجاري إلى 3 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي سنة 1998

أندونيسيا: قدم صندوق النقد الدولي دعماً مالياً لأندونيسيا بلغ 36.6 مليار دولار، شرط أن تعيد هيكلة عدة بنوك وتقضي على الاحتكار شبه الحكومي المفروض على جميع السلع باستثناء الأرز، مع تخفيض المساعدات الممنوحة لدعم الوقود والتوجه إلى الخصخصة وإصلاح المؤسسات الحكومية، كوريا الجنوبية: قدم الصندوق دعماً مالياً لكوريا قيمته 57.4 مليار دولار شرط أن تقوم بالإصلاحات المطلوبة ومنها:

1- تخفيض العجز في الحساب الجاري إلى أقل من 1 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي 2- تخفيض التضخم إلى حدود 5 بالمائة 3- إعادة هيكلة النظام المالي بصورة كاملة ليصبح أكثر شفافية 4- وضع جدول زمني يتماشى مع التزامات وتعهدات المنظمة العالمية للتجارة للقضاء على المساعدات المرتبطة بالتجارة والقيود المفروضة على الاستيراد 5- اتخاذ خطوات لتحرير عمليات حساب رأس المال وتشمل القيود المفروضة على سهولة وصول الأجانب إلى السوق المحلية 6- الحد من القيود التي تتعلق بالتخلص من العمالة في ظل الاندماجات. ولدى الصندوق بعض الآليات للمساعدة عند الأزمات منها آلية التمويل العاجل التي "تهدف آلية التمويل العاجل من صندوق النقد الدولي، والتي تأسست في عام 1995، إلى تيسير الموافقة السريعة على القروض المقدمة من الصندوق إلى بلدانه الأعضاء، ومن خلال هذه الآلية الطارئة يمكن للمجلس التنفيذي من العمل على نحو أسرع مما هو عليه الحال في برنامج الإقراض المعتاد من موارد الصندوق، ولم تكن هذه الآلية قد

إستخدمت إلا في خمس حالات قبل وقوع الأزمة العالمية، حيث إستخدمت عام 1997 أثناء الأزمة الآسيوية لكل من الفلبين، تايلند، إندونيسيا وكوريا، وفي 2001 إستخدمت لصالح تركيا.

وفي السنة المالية 2009 ونتيجة للطابع الفجائي و حدة الهبوط الإقتصادي حصلت سبعة بلدان أخرى (أرمينيا، جورجيا، هنغاريا، آيسلندا، لاتفيا، باكستان وأوكرانيا) على مساعدات مالية عاجلة من الصندوق عن طريق هذه الآلية¹⁰

(د) مضاعفة موارد الصندوق لمواجهة الأزمة: " إتفق قادة مجموعة العشرين في أبريل 2009 على زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف في طاقة الصندوق الإقراضية لتصل إلى 750 مليار دولار أمريكي وتعزيز موارد المتاحة لإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة لتزداد بمقدار الضعف على الأقل تقديراً¹¹

وأعلن صندوق النقد الدولي أن موارده القابلة للإقراض قد دعمت بمبلغ إضافي قدره 100 مليار دولار من طرف الحكومة اليابانية، خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة التي تم التوقيع عليها في 13 فيفري 2009 لتدعيم قدراته على تقديم مساعدات فعالة لأعضائه البالغ عددهم 186 عضوا بما فيها الدول النامية، وقد التزم الصندوق بتقديم 50 مليار دولار للدول المتضررة من الأزمة وإلى جانب هذه الأموال يتوافر للصندوق نحو 200 مليار دولار موارد قابلة للإقراض يسعى الصندوق إلى دعم الأموال المتوفرة لديه لتبلغ نحو 500 مليار سواء كاحتياطي في حالة إن زادت الأزمة سوءا أو كإعادة تأمين يستطيع الصندوق بما مواجهة أي احتمال.

(و) مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي¹²: تعرض الصندوق طيلة عمله للكثير من الإنتقادات سواء من داخله أو خارجه وخاصة من قبل الدول النامية التي ترى فيه طرفا متحيزا بشكل مفضوح للدول الكبرى المتقدمة لهذا أنشأ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مكتب التقييم المستقل في جويليا 2001 ليتسنى له الحصول على تقييم موضوعي وواقعي لأداء الصندوق، وكان هدف هذا المكتب: 1- تعزيز ثقافة التعلم لدى صندوق النقد الدولي. 2- تدعيم مصداقيته الخارجية. 3- تعزيز الفهم لعمله. 4- توفير تغذية مرتدة مستقلة للمجلس التنفيذي. والموضوعات التي درسها المكتب في سنته الأولى:¹³

- التصحيح المالي في البرامج التي يساندها الصندوق. - دور الصندوق في ثلاثة أزمات. - الإستخدام طويل الأمد لموارد الصندوق وعموما هذه كل التقييمات التي تم إنجازها فعلا أو التي هي في طور الإنجاز حسب نشرة "الصندوق عن كتب"¹⁴

التقييمات التي تم إنجازها: كان المكتب أكثر إقترابا من آمال الدول النامية لهذا كانت تقييماته تتجه لمصلحة هذه الدول ومن تقييماته الحد الآن: 1- الإستخدام طويل الأمد لموارد الصندوق. 2- دور الصندوق في أزمات الحساب الرأسمالي التي وقعت في كوريا وإندونيسيا والبرازيل 3- تصحيح أوضاع المالية العامة في البرامج التي يدعمها الصندوق. 4- دور الصندوق في الأزمات خلال أزمة 1991-2001 5- مدى فعالية إعداد "تقارير إستراتيجية الحد من الفقر" و"تسهيل النمو والحد من الفقر" 6- منهج الصندوق في تحرير الحساب الرأسمالي.

(ي) **النموذج النقدي لص.ن.د (نموذج جاك بولاك)** هل مازال صالحا للآن؟¹⁵: تثار في كثير من الأحيان مدى كفاءة نموذج جاك بولاك في مختلف الحسابات التي على ضوءها يقدم الصندوق مختلف المعونات والتسهيلات، وهذا أيضا جزء من أجزاء مقدرة الصندوق من عدمها على المساعدة على الخروج من مختلف الإختلالات التي تواجه خاصة الدول النامية، وكذا مقدرته على التوسع في تقديم هذه القروض وطول فتراتها. ونطرح هنا أمرين في غاية الأهمية والتعقيد وهما خلق الإئتمان المحلي، مشكلات ميزان المدفوعات

(ك) **مقرض الملاذ الأخير:** فقط في حالة وقوع أزمة نابعة من صميم النظام؟ مازال الصندوق يعتبر مقرض الملاذ الأخير عند عجز الدول على الحصول على تمويلاتها من الأسواق المالية المختلفة أو مكان آخر غير الصندوق نظرا للمشروطة الطويلة التي يضعها الصندوق عند طلب المعونة منه، ويمكن طرح فكرة لماذا ليس الصندوق هو "مقرض الملاذ الأول" لماذا كل تلك الشروط عند طلب المساعدة منه، ونحن هنا لسنا بصدد الإجابة عن ذلك لكن نريد طرح كل النقاط التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الأزمات.

ثانيا: مجموعة البنك الدولي. "ويقوم نشاط البنك الأساسي على الإقراض، وقد غلب على إقراض البنك في المراحل الأولى الإقراض المشروع (Project Financing)، وخاصة مشروعات البنية الأساسية، ثم في مرحلة لاحقة، لاسيما منذ الثمانينات التمويل البرامجي، وبوجه خاص برامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Loans SAL)، حيث لا يمول البنك مشروعا محمدا وإنما يمول حزمة من السياسات خاصة سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي"¹⁶

ويعتبر البنك الدولي أكبر مصدر تمويل في العالم يهدف الى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع انحاء العالم، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس واشد البلدان فقرا، رسالته تحقيق عالم خال من الفقر، تأسس بتاريخ 01 جويلية 1944 بقرار

من مؤتمر دولي حضره ممثلو 44 دولة في بريتون وودز بنيو همشير الأمريكية، مقره الرئيسي بواشنطن مقاطعة كولومبيا، وهو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الاعضاء البالغ عددها 186 بلدا، ويصبح البلد عضوا بمجرد اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتشير عبارة البنك الدولي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات وهي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، - المؤسسة الدولية للتنمية، - مؤسسة التمويل الدولية.

- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، - هيئة ضمان الاستثمار متعددة الاطراف

وتتلخص وظائف البنك الدولي في: 1- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الاجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية. 2- تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الاكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الف دولار سنويا. 3- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة. 4- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الاعضاء لمعاونتها على تحقيق افضل الحلول لمشاكلها المتعلقة باهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية. 5- العمل على تقوية البنية الاساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق. 6- القيام بتطوير ادوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات واصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

أ) مساعدات مجموعة البنك الدولي في سنة 2009 مثلا "رعت مجموعة البنك الدولي 767 مشروعا، بإرتباطات بلغ مجموعها 58.8 مليار دولار وزعت على إعتمادات وقروض ومنح وضمانات" وكانت بزيادة 54 في المئة عن سنة 2008

وكانت مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية أحد فروع المجموعة غطت 63 بلد في هذه السنة وبوسع البنك تقديم إرتباطات تصل إلى 100 مليار إلى غاية 2011 من أجل رفع مستوى المعيشة للفقراء، مساندة البلدان التي تواجه نقصا كبيرا في موازنتها¹⁷ ومن جهة أخرى نجد "مؤسسة التمويل الدولية أكبر جهة تقوم بتقديم التمويل المتعدد الأطراف إلى القطاع الخاص في البلدان النامية قدمت إرتباطات بلغ مجموعها 10.5 مليار دولار في سنة 2009"¹⁸

ثالثا) بنك التسويات الدولية¹⁹: بنك التسويات الدولية هو منظمة دولية تنظم وترعى التعاون النقدي والمالي وتقدم خدماتها للبنوك المركزية لدول العالم. وبدأ بنك التسويات الدولية نشاطه في مدينة بازل بسويسرا في: 17 / 05 / 1930 ويعتبر بذلك أقدم منظمة مالية دولية في العالم ويتخذ بنك التسويات الدولية من مدينة بازل بسويسرا مقراً له ولديه مركز تمثيل آسيا والمحيط الهادئ في مدينة هونج كونج. ويقوم البنك بتلك الخدمات من خلال: 1- إقامة ندوات ومؤتمرات ومنتديات اقتصادية لمناقشة القرارات التي تمم البنوك المركزية. 2- القيام بدور الشريك للبنوك المركزية في صفتها المالية. 3- مركز للبحوث الاقتصادية والنقدية. 4- وكيل في العمليات المالية الدولية لتسهيل مختلف العمليات المالية الدولية. 5- يقوم بكنك مركزى للبنوك المركزية في العالم. ويعتبر بنك التسويات الدولية بمثابة غرفة مقاصة للبنوك المركزية ويقدم الدعم التحليلي والإحصائي والخاص بأعمال أمانة السر لمختلف المجموعات الرسمية. ولعل أهم دور له في مساعدة الدول النامية عند الأزمات المالية كان في أزمة المكسيك 1995 عند كان أحد الأطراف الثلاثة (حكومة الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) التي أقرضت حكومة المكسيك 50 مليار دولار في أكبر خطة إنقاذها آنذاك.

رابعا) الصناديق السيادية وصناديق المعاشات: ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها "صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية آلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة"²⁰.

"تتوفر الصناديق على أكثر من 03 تريليون دولار في منتصف 2008 مقابل 500 مليار في بداية سنوات التسعينيات من القرن العشرين. ويقدر لها حسب بعض السيناريوهات النمو بمعدلات سنوية تتراوح ما بين 10% و 20%، وهذا يسمح لها بأن تتراوح أصولها في أفاق 2012 ما بين 05-10 تريليون دولار حتى وإن كانت متغيرات الأزمة المالية العالمية تبقي السيناريو الأقل أقرب إلى الواقع نتيجة تراجع

أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول"²¹

"تعرضت الصناديق السيادية، خاصة الخليجية منها إلى خسائر من جراء الأزمة المالية العالمية الراهنة. قدرتها مجلة الايكونومست ب 400 مليار دولار" ²² "لقد ساهمت الصناديق السيادية في إعادة رزمة المؤسسات المالية المتعثرة. ففي ظرف ستة أشهر استثمرت فيها الصناديق السيادية ما قيمته 76.83 مليار دولار في رأسمال المؤسسات المالية"

أما بخصوص صناديق المعاشات فهي أكثر أهمية في الأسواق المالية نظرا للقيم الضخمة التي تتعامل بها (تدير حوالي 15 تريليون دولار) ²³ وما تأثيرها الكبير في أزمة دول نمور آسيا في 1997-1998 إلا دليل على القوة التمويلية التي تتمتع بها هذه الصناديق ونفوذ مدرائها(جورج سوروس)، وأيضا القوة التدميرية التي قد تشكلها أي سوق مالي دولي

خامسا) نادي باريس ولندن. يقوم نادي باريس، طبقا لشروط قمة نابولي، بإعادة الجدولة، أي إعادة جدولة خدمة الدين على الديون المؤهلة التي يجل موعد استحقاقها خلال فترة التثبيت ثلاث سنوات (تخفيض بحد أقصى 67 في المئة على الديون المستحقة المؤهلة على أساس القيمة الحالية الصافية) ²⁴. تقوم الجهات الدائنة الأخرى الثنائية منها والتجارية بمعاملة البلدان المعنية بالمثل على أقل تقدير.

وتواصل المؤسسات المتعددة الأطراف دعمها لعملية التصحيح في إطار برامج التصحيح التي يساندها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ينشئ البلد المعني سجل أداء اقتصادي إيجابي لمدة ثلاث سنوات. (ويمكن أخذ الأداء السابق على مبادرة هيبك في الاعتبار).

إستقلال جهات التنظيم المالي. يرى الكثير من المتخصصين أن عملية إستقلال جهات التنظيم المالي لها جانب هام في عالم الأزمات وفي نتائجها على الدول النامية، حيث يقول أوديبيريس داس لقد " أسهم التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه في تعميق وفداحة كافة الأزمات المالية التي حدثت في العقد الماضي تقريبا" ²⁵

"...ويمكننا أيضا القول بقدر أكبر من الثقة أن إستغلال الوكالات التنظيمية والإشرافية هو حجر الزاوية في حسن التنظيم والإدارة، وهو الموضوع الذي لم يلق سوى القليل من الإهتمام" ²⁶ و للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية: 1- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي. 2- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين). 3- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك. 4- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك. 5- وهذا لا يعني بأن مجلس الإدارة يجب عليه تكوين سياسات إدارة المخاطر بنفسه، ولكن يجب عليه التأكد والمصادقة على مثل هذه السياسات. 6- ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك.

تمتاز البنوك التجارية والمركزية بدرجة عالية من الصرامة في مجال الرقابة والإشراف لكن إلى أي مدى هذه العملية مجدية عندما نجد أن أكبر بنوك العالم تعرضت للإفلاس في هذه الأزمة، وكيف يمكن للبنوك المركزية أن تعمل على تفعيل إستقلال الجهاز المركزي عن كل السلطات مع إمكانية مراقبتها بفعالية... وقد أظهرت عمليات التقييم إن ترتيبات الإستقلال والخضوع للمساءلة عن الإشراف على أسواق الأوراق المالية وقطاع التأمين كانت أكثر ضعفا عن مثيلتها في الجهاز المصري ²⁷

المحور الثالث: أدوات المؤسسات المالية الدولية لمساعدة الدول النامية عند الأزمات

- 1- وظيفة التنبؤ المسبق بالأزمات (معالم التنبؤ بحدوث أزمة مالية). إن التقارير والبيانات التي تعدها مختلف المؤسسات والهيئات حول احتمال حدوث الأزمة لا يمكن اعتبارها نظاما للتنبؤ المسبق بالأزمات الذي يعد ضرورة حتمية لتحديد معالم حدوث الأزمات والآليات الممكنة لمحاولة تجنب حدوثها أو تخفيف أثرها. ويسند هذا النظام إلى هيئة واحدة تشرف عليه، ولديها كل السلطة لتطبيق توصياته.
- 2- التنسيق الوطني والدولي لإحتواء الأزمة: إن الصراع بين الدول الإقتصادية المتقدمة من أجل إحتلال مكانة بارزة وقسط كبير من حجم الإقتصاد العالمي وأسواقه المالية والإستثمارات الكبرى المتنقلة هنا وهناك لا يجب أن يمنع العالم من إقامة تنسيق شامل من أجل إحتواء الأزمات يبدأ وطنيا ويتجه لأن يكون دوليا، لأن تأثير الأزمة لم يعد يستطيع تجنبه أي أحد.
- 3- إحتواء شمولية الفرع: إن عدوى الفرع الذي يضرب الأسواق المالية العالمية بين المستثمرين والمضاربين والعمليات العشوائية التي يقومون بها تعجل دائما بحدوث الكارثة، مما يجعلنا نتحدث بكل يقين أن شمولية الفرع داخل الأسواق المالية تتطلب دراسات معمقة تبدأ من طرح حلول تمكن من إحتواء فرع المتعاملين في الأسواق المالية إبتداء من التصريحات التي تصدر من مختلف الجهات وإنتهاء بوضع هيئة دولية تتابع هذه

الظاهرة الهيسترية. و لقد "أدت الأزمة إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى"²⁸

4- نظام المعلومات العالمي الخاص بالأزمات: على حد علمنا لحد الآن لم يطور العالم نظام معلومات عالمي خاص بالأزمات تتعاون فيه كل الدول التي لها تأثير أو تتأثر بالأزمات يقوم بتصميمه خبراء دوليين ويتابع خاصة أسعار الفائدة في كل أقطار العالم ونظم أسعار الصرف، وغيرها من التأثيرات العالمية وينبه من مغبة أي سياسة وطنية أو إقليمية تؤدي إلى وقوع أزمة، وأيضا تتشارك فيه كل المنظمات العالمية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة.

5- نسبة الإقتصاد الوهمي من الإقتصاد الحقيقي العالمي: شكل الإقتصاد الوهمي طرحا جديدا في مجال مسببات الأزمات المالية ونجد الكثير يتكلف عن سوء إستخدام المشتقات (العقود الآجلة): FORWARD CONTRACTS ، العقود المستقبلية: FUTURE CONTRACTS ، عقود الإختيار: حق إختيار البيع وحق إختيار الشراء) ، عقود المبادلة: SWAPS ، صكوك الشراء اللاحقة للأسهم: (WARRANTS) والأنشطة خارج الميزانية في إضطرابات الأسواق المتطورة، وتخفيف الإعتماد على السيولة والتجارة في الإئتمان²⁹ . لهذا يجب إعادة النظر في تواجد هذه الأدوات المالية، ومتابعة الإقتصاد الوهمي وتأثيره العالمي.

6- أزمات دولة الديون (الديون المدولة): تعد أزمة المكسيك (أزمة درع البيزو) سنة 1995 المثال الأصدق لأزمة دولة الديون وتأثير سعر الصرف للعملة المحلية في إنتشارها عالميا وخاصة في الدول النامية، أو في سياسات سعر الفائدة السيادية في الولايات المتحدة. و" يقترح البعض أن يصدر البنك الدولي وص.ن.د سندات بالعملة المحلية ثم يقوم بإقراض العائدات للبلد، مع سداد السندات المسماة أيضا بالعملة المحلية"³⁰ كحل لدولة الديون، غير أنه أفضل طرح يطرح الآن إيجاد عملة أكثر إستقرارا وإستقلالا وعمالية تكون أساس إصدار السندات الحكومية (السندات الإدخارية: SAVING BONDS، سندات الخزينة: TREASURY BONDS ، السندات بدون كوبون (السندات الصفرية): ZERO COUPON BONDS ، سندات معدلات فائدة متحركة: FLOATING RATE BONDS، السندات الرديئة: JUNK BONDS ، السندات القابلة للتحويل: CONVERTIBLE BONDS ، السندات المغطاة: COVERED BONDS) وفي الحقيقة كل هذه السندات الحكومية عندما تكون مدولة وهذا النموذج الأكثر إنتشارا تكون مخاطرها عالية في حالة حركة أسعار الفائدة أو أسعار الصرف والدولة من أكبر الطروحات التي تواجه الدول النامية عند رغبتها في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية.

7- الإشراف على المؤسسات المالية الوسيطة: يأتي العنصر الأهم وهو نقص أو إنعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، التي تعد ملاذ مجذب بالنسبة للدول النامية عند عدم توافر التمويلات الضرورية من المؤسسات المالية العالمية، هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في نشوء وإنتشار الأزمات لكن لحد الآن لا يملك العالم آليات كافية للإشراف على هذه المؤسسات أو تقدير مدى تأثيرها. (أ- الإستراتيجية متعددة الوجوه للتعامل مع الأزمات: عند محاولة تبني إستراتيجية شاملة للتعامل مع الأزمات من جانب صندوق النقد الدولي يجب الأخذ بالنقاط التالية: 1- إعادة هيكلة الدين السيادي ، 2- إشراك الدائنين من القطاع الخاص في حل الأزمات.

3- تقوية تقييم مدى إستدامة الديون. ، 4- تحسين القدرة على التنبؤ بمدى إمكان الحصول على تمويل بمبالغ ضخمة بشكل إستثنائي. 5- دعم وتنقيح التسهيلات الحالية للإقراض. ، 6- توضيح قواعد الصندوق للإقراض لسداد المتأخرات.

(ب) تدابير عامة للتعامل مع الأزمات:³¹ وتطرح مجموعة من التدابير ملح يمكن تلخيصها في

1- المطالبة بتحسين الشفافية، 2- الإشراف المحاسبي أو المصرفي 3- مدونات السلوك للدول النامية، 4- ضوابط رؤوس الأموال (ج) التدابير الممكنة: 1- تمويل رسمي طارئا ، 2- مهلات سداد

تقف الديون بشكليها (دين العام ودين الخارجي) عائقا أمام الدول النامية في تجاوز الأزمات، وأيضا تخلف الأزمات التي ليس لكثير من دول العالم يدا فيها ديون كبيرة على عاتق هذه الدول، مما يضطرها إلى الذهاب إلى المؤسسات الدولية من أجل إعادة جدولتها، هذه الجدولة تكون في غالب الأحيان قاسية الشروط ومرهقة إجتماعيا وحتى سياسيا.

1- حل أزمات الدين الخارجي. تنشأ بعض المشكلات في ميزان المدفوعات نتيجة لتراكم أعباء الديون التي لا يمكن الإستمرار في تحملها (أي أنه ما من سياسات ممكنة تؤدي إلى سداد تكلفة خدماتها) وهناك مبادرات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منها: المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك).- المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

وأيضاً تشجيع البلدان المصدرة للسندات السيادية على إدراج (شروط الإجراء الجماعي) CACs إجراء تقديرات بشأن القطاع المالي ولكن نجدها غير كافية بالنسبة لكثير من الدول. مما حذى بالكثير من دول العالم إلى تبني سياسات مبرمجة من طرف الحكومة من أجل حل مشاكلها الإقتصادية وفي مقدمتها الدين الخارجي مما جعل هانس بيتر مارتين وهارالد شومان يقولان " يتبين من هذا كله أن العولمة في الإقتصاد العالمي، لا تتبع بالضرورة مبدأ واحد يسري على كل أرجاء المعمورة، ففي حين تدعو بلدان الرفاهية القديمة (أمريكا وأوروبا) إلى ضرورة تراجع دور الدولة وإعطاء قوى السوق مجالاً أوسع، تطبق البلدان الصاعدة حديثاً العكس من ذلك تماماً"³²

وأخير يجب تحقيق التوازن بين التصحيح والتمويل بحيث يمكن إقتسام عبئ التمويل بين القطاع العام والخاص. وهذا كأدنى جهد يمكن القيام به " لما كان الظن بأنه يمكن تجنب أو منع كافة الأزمات المالية، أما غير واقعي فهل نحن نقوم بالجهود التي تعمل على الأقل لتقليل أعداد تلك الأزمات وقسوتها"³³

2- تتبع مسار الدين : يمكن تتبع مسار الدين بإعداد مايلي ³⁴: 1- إسقاطات متوسطة الأجل لميزان المدفوعات والتطورات المالية. 2- تقديرات الحساب الجاري متوسط الأجل، وإستدامة سعر الصرف الحقيقي. وتأثير ذلك على إستدامة الدين العام والخارجي خاصة عندما يكون هناك دين كبير مسمى بعملة أجنبية.

تطوير التعاون والتنسيق في الإشراف على الأسواق المالية³⁵: تتقاسم مؤسسات النظام الإقتصادي والمالي العالمي مهام متنوعة داخل هذه المنظومة، ولكي تستطيع إنجاز مهامها بشكل أفضل وتقدم نتائج تمنع أو تقلص حجم الأزمة يجب من جهة إيجاد هيئة تنزعم بشكل مطلق هذا النظام وتتعامل مع هذه المؤسسات كأطراف مساعدة متخصصة في جزء من هذا النظام، وإلى أن يحدث ذلك يجب تطوير التعاون والتنسيق بينها بشكل يجعلها تكمل بعضها البعض، وبمكنا توضيح ذلك من خلال تليخيص وظائف كل مؤسسة من مؤسسات هذا النظام.

- 1- صندوق النقد الدولي: 1- مسؤولاً عن الرقابة والإشراف على جميع البلدان الأعضاء وخاصة النامية.
- 2- يرصد التطورات في الإقتصاد العالمي والأسواق المالية.
- 2- البنك الدولي: 1- مساعدة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتقوية الأنظمة المالية.
- 2- النظام المصرفي، أسواق رأس المال، البنية الأساسية للأسواق.
- 3- OCDE: 1- الإشراف على الإقتصاد الكلي والشؤون المالية.، 2- تضع مبادئ توجيهية لتقييم وتحسين إطاره توجيه الشركات.
- 4- لجنة بازل (بنك التسويات الدولية): 1- معنية بالإشراف المصرفي وتنوّل وضع القواعد المتعلقة بالرقابة المصرفية.
- 5- المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية: 1- تساعد أعضاؤها في تعزيز سلامة أسواق الأوراق المالية والأجلة في كل أنحاء العالم.
- 6- الرابطة الدولية للمشرفين على التأمين: 1- تحقيق مستويات عالية في مجال الرقابة والإشراف على التأمين
- 7- خبراء البنوك المركزية: 1- اللجنة المعنية بأنظمة المدفوعات والتسويات
- 2- تقوم بتحليل أنظمة المدفوعات وتقدم توصيات للحد من أية مخاطر خلال العمليات.
- 8- اللجنة المعنية بالنظام المالي العالمي: 1- تحلل الأموال في النظام المالي العالمي وتوصي بالوسائل اللازمة لتحسين عمل السوق.³⁶
- 9- المنتدى المشترك للشركات المالية متعددة الأنشطة³⁷:

1- تنسيق معالجة قضايا التحوط الجزئي والتحوط الكلي. 2- تجميع المؤسسات الدولية والسلطات الوطنية الرئيسية المهتمة بإستقرار القطاع المالي. 3- إدماج الأسواق الناشئة على نحو أوثق بمد العملية. هذا بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية والعديد من الهيئات التي أغلبها تابع للأمم المتحدة أو مؤسسات غير حكومية (مودي وستاندر أند بورز....)

تصميم النظام النقدي والمالي العالمي: منذ إنحيار نظام بريتن وودز وإستقلال كل دول العالم وهناك نداء عالمي (مثلا مبادرة أروشا سنة 1980)³⁸ لإعادة النظر في النظام النقدي والمالي العالمي بوصفه نظام لا يخدم إلا مصالح القلة الغنية من الدول، وقائم على ركائز لا يمكن إلا أن تؤدي إلى دورات من الأزمات، ثبت أنها أصبحت متسارعة في عصر العولمة ولا يكاد يخرج العالم من أزمة ويبدأ في التعافي منها حتى يقع ضحية أزمة جديدة أشداً فتكا وإنتشاراً. ويرتكز النظام المالي والنقدي العالمي على أمرين هما سعر الفائدة إبتداء من السيادة التي تفرضها البنوك المركزية وثانيهما نظام سعر الصرف بين مختلف بلدان وعملات العالم. ثم بعد هذا يمكننا إيجاد مجموعة غير منتهية من تصميمات لنظام عالمي. وهنا يجب تتبع النقاط التالية:

1)مراجعة دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل: من أهم القضايا التي يجب عدم إهمالها فكرة مراجعة دور الصندوق (صندوق النقدي الدولي تجاه الدول النامية خاصة في جانب ديون هذه البلدان، نتائج أزمات تتعرض لها وليس لها دخلا في وقوعها أو غير ذلك "وتعتبر أزمة الديون من التحديات الرئيسية التي ظهرت خلال حقبة الثمانينات، وقد بدأت في عام 1982 عندما عجز عدد كبير من البلدان النامية المثقلة بالديون عن سداد ما تدين به للبنوك التجارية والحكومات البلدان الأعضاء. وكانت استجابة الصندوق فورية. وقد ساعد الصندوق في تقادي نظام المدفوعات الدولية، وذلك من خلال تقديم القروض على نطاق لم يسبق له مثيل لمساندة جهود إعادة التنظيم الاقتصادي التي تقوم بها البلدان الأعضاء التي تمر بتلك الظروف" ³⁹ ومنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، يركز الصندوق - بالإضافة إلى أنشطته المعتادة وتدخله المستمر لحل أزمة الديون

" استمراره في مساعدة أعضائه الأكثر فقرا لخلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي. فقد بدأ في عام 1985 برنامجا للإقراض بأسعار فائدة امتيازية، بالاشتراك مع البنك الدولي والمقرضين الآخرين، إلى البلدان الأعضاء الأكثر فقرا التي تقوم بتطبيق إصلاحات شاملة لاقتصاداتها لإزالة التشوهات الإدارية المؤسسية التي عملت على تباطؤ النمو الاقتصادي. وقد جعلت أسعار الفائدة المنخفضة وفترات الاسترداد الطويلة من البرنامج المعروف بتسهيل التكيف الهيكلي برنامجا حذايا على وجه الخصوص، وهذا ما حدا بالصندوق لتوسيع نطاق البرنامج من خلال احتذاب تمويل إضافي - حوالي 12 مليار دولار على وجه الجملة - من أعضائه الأغنياء لتدعيم روح الجهد التعاوني الذي يستمر لتنشيط المؤسسة"⁴⁰

"أجرى المجلس التنفيذي للصندوق مراجعة لدور هذا الأخير تجاه البلدان منخفضة الدخل في جويلية 2008 أشار المجلس إلى أن عمل الصندوق في البلدان منخفضة الدخل سوف يتسم بجهود أكبر نحو تعديل مجالات التركيز ويستند إلى التعاون الوثيق مع المؤسسات الشريكة، وتقوية شعور البلدان بملكية الإستراتيجيات الإئتمانية وإعداد المشورة التي يقدمها الصندوق ومشاركته في العمل وفقا للخصائص المحددة للبلدان المعنية... وبصفة خاصة من أجل ضمان إسهام عمل الصندوق في إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة"⁴¹.

" ومراجعة تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية وإصلاحه وهو تسهيل متوافر للبلدان منخفضة الدخل الأعضاء في صندوق النقد الدولي للإستجابة لآراء الصدمات المفاجئة والخارجية التي تكون خارج نطاق سيطرة سلطات البلد المعني والتي تؤثر سلبا على الإقتصاد"⁴²

كما " يساعد الصندوق الدول الأعضاء من خلال إدارته لمعهد تعليمي في واشنطن، يتيح عن طريقه المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء في مجالات متخصصة معينة تقع ضمن نطاق اختصاصاته. كما يصدر من خلاله مجموعة واسعة من المطبوعات المتعلقة بالأمور النقدية الدولية. ويقدم معهد صندوق النقد الدولي - منذ إنشائه في المقر الرئيسي بواشنطن في عام 1964 - دورات تدريبية لثمانية آلاف مسئول من 150 بلد عضو يرتبط عملهم ارتباطا وثيقا بمجال عمل الصندوق. ومعظم المشاركين موظفون بوزارات المالية والبنوك المركزية وغيرها من الوكالات المالية الرسمية الأخرى"⁴³

" وقد نجح المعهد بنجاحا كبيرا عبر الزمن في تعريف المتدربين فيه بالكيفية التي يعمل بها النظام النقدي وطبيعة الدور الذي يلعبه الصندوق في عملياته. كما ساعد التدريب في المعهد أيضا في تنميط طرق تجميع وعرض إحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية الأخرى في أنحاء العالم، وذلك من أجل منفعة الأعضاء في مجموعهم"⁴⁴.

"وتتجه بلدان عديدة، نظرا لافتقارها في بعض الأحيان للعمالة المدربة في المجالات بالغة التخصص في المالية العامة والبنوك المركزية، إلى الصندوق للمساعدة في علاج المشكلات في هذه المجالات أو في توفير أحد الخبراء للعمل مع الوكالات المالية الحكومية حتى يتم تطوير الخبرة المحلية الكافية"⁴⁵

" والمطالب الحالية هي مطالب خاصة بالمساعدة المتخصصة في نظم المحاسبة، وإعداد المحاسبة، وتصميم الأدوات النقدية، والمنافع الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتطوير أسواق النقد، وتنظيم البنوك والإشراف عليها، والإحصاءات، والبحوث، والقانون، والسياسة الضريبية، والإدارة والتدريب"⁴⁶.

(2) - نشوء وتطور نظام سعر الصرف: إن معرفة جوانب الاختلاف بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في مجال إيجاد نظام سعر صرف

مناسب سيسهل لا محالة عملية تصميم هذا النظام وتطرح حاليا ثلاثة بدائل هي: .:

1- نظم الربط المشددة.، 2- التعويم الخالص.، 3-الدولة. لكن بدل الدولة لو يجب العالم ربط عملاته بعملة أكثر ثباتا مثلا حقوق السحب الخاصة أو ما شابهها سيجعل التصميم موضوع في البداية الصحيحة.

3- فهم أسباب الراج والإكماش لتدفقات رؤوس الأموال: يجب هنا على المؤسسات العالمية المشكلة لهذا النظام أن تدرس الكيفيات التي نفهم بها حركية التدفقات لرؤوس الأموال بين الدول والعمل على التنبؤ طويل الأمد بما مع عدم إهمال ما يلي:

1- إخفاقات السياسات المتبعة من طرف دول العالم. 2- نقاط ضعف هيكلية وكيفية معالجتها.

4- سلوك فروق الأسعار على ديون الأسواق الناشئة: في هذا المجال نجد أن الأزمات لا تتبع مسار واحد يمكن تنبئه بل نجد أن أزمات التسعينيات: لم تسبقها إختلالات رئيسية، أما أزمات الثمانينات: سبقتها إختلالات رئيسية في الإقتصاد العالمي.

5- برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP): الذي بدأه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1999⁴⁷: ويشمل البرنامج على:

1- مجموعة قواعد ص.ن.د للممارسات الجيدة للشفافية في السياسات النقدية والمالية. 2- مبادئ بازل الرئيسية للإشراف المصرفي الفعال.

3- المبادئ الرئيسية للجنة نظم المدفوعات والتسوية بشأن نظم المدفوعات المهمة المنتظمة 4- أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية التي وضعتها اللجان التابعة للمنظمة الدولية للأوراق المالية. 5- المبادئ الرئيسية للتأمين للإتحاد الدولي لمشرفي التأمينات

آليات إعادة هيكلة الأسواق المالية: تعد آليات هيكلة الأسواق المالية من الأمور الأكثر إلحاحا في مجال طرح نموذج بديل للنظام النقدي والمالي الدولي، والسعي لكبح جماح المضاربين والوسطاء والسوق الثانوية وجوانب حركة المشتقات وبيع الديون وأنظمة التحوط الجزئي والكلبي... وغيرها، من أهم مواضيع إعادة الهيكلة وفي هذا الصدد يقول فؤاد مرسي في كتابه الرأسمالية تجدد نفسها " ولا شك في أن أخطر ما يجري من عملية إعادة هيكلة لأسواق رأس المال هو ما يمس آلياته، إذ يتم التحول الآن من عقلية المصارف التجارية المشكلة على أساس مخاطر الإئتمان فقط إلى عقلية مصارف الإستثمار المشكلة على أساس مخاطر السوق، وتصبح الآليات الأساسية هي آلية القرض أو الدين ويتم التحول من القرض للإنتاج إلى القرض للقرض أو لمزيد من القروض"⁴⁸

أما جوانب الإصلاح فيمكن حصرها في نقاط أكدتها كال من لورا كوردريس وأديتيا نارين Laura KODRES & Aditya NARAIN "مخطط التنظيم: ماهي المؤسسات والممارسات التي ينبغي أن تكون موضع إشراف القائمين على التنظيم"⁴⁹ "و سد فجوات المعلومات، تحسين التنسيق عبر الحدود، توفير السيولة للأسواق، التكفل بالتبعات المالية

الخاتمة. لم نشأ في هذه الورقة أن نقوم بدور المقيم أو الحكم، للعلاقة بين المؤسسات المالية العالمية (المنبثقة من نظام بريتن وودز) أو غيرها والدول النامية من جهة أخرى عند الأزمات بل حاولنا أن نستعرض مدى حاجة دول العالم النامية إلى مؤسسات دولية تساعدها من أي جانب ومحال، ومدى مقدرة هذه المؤسسات على تقديم هذه المساعدات لما لها من موارد مالية ضخمة وموارد وطاقت وكفاءات بشرية ليس في إمكان أي دولة نامية أن تتوافر لديها.

ومن جهة أخرى يمكننا القول أنه إذا توافرت إرادة دولية (خاصة عند الدول المتقدمة الكبرى) فإن هذه المؤسسات المالية سوف تجنب الدول النامية الكثير من الأزمات وتضعها في الطريق الصحيح من أجل النمو والتطور.

ومن جهة أخيرة نظرا للتكرار والتسارع المستمر للأزمات المالية الدولية تبقى كل الآليات والتسهيلات مؤقتة وترقيعية وضرورية وتبقى هذه البلدان دائما في حاجة إلى المساعدة لذا نرى أنه يجب البحث عن آليات في النظام لكل لتقليل أو تجنب وقوع الأزمات قدر الإمكان وتوفير بيئة ملائمة لنجاح هذه العملية.

المراجع والهوامش.

- 1 ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، (عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990)، ص 09
- 2 ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع، ص 90
- 3 هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1998)، ص ص، 89-92
- 4 هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1998)، ص ص، 89-92
- 5 عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، الإمارات العربية المتحدة
- 6 محمد، سامر القصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل إقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، (دمشق، سوريا، دار الفكر، 2009)، ص 15
- 7 محمد، سامر القصار، المرجع نفسه، ص ص 15-16
- 8 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 3
- 9 إينوتو لوكونجا INUTU LUKONGA، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، ص ص 19-22

- 10 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 24
- 11 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 10
- 12 المخر، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد مارس 2004)، ص 40
- 13 المخر، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد مارس 2004)، ص 40
- 14 صندوق النقد الدولي، الصندوق عن كتب، (واشنطن، ملحق سنوي خاص لنشرة صندوق النقد الدولي، المجلد: 35، سبتمبر 2006)
- 15 جاك بولاك، مجلة التمويل والتنمية: الطريق إلى المعونة الجديدة، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 1997)، ص ص 16-18
- 16 حازم البيلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، ماي 2000)، ص 43
- 17 التقرير السنوي للبنك الدولي 2009: الإستعراض السنوي (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2009)، ص 07
- 18 التقرير السنوي للبنك الدولي 2009: الإستعراض السنوي (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2009)، ص 07
- 19 <http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?t=13163> تاريخ التصفح 2009/07/22
- 20 عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، (جامعة الجنتان، لبنان، ورقة مداخلة ضمن مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس لبنان 13-14-أفريل 2009)
- 21 عبد المجيد قدي، نفس المرجع
- 22 عبد المجيد قدي، نفس المرجع
- 23 عبد المجيد قدي، نفس المرجع
- 24 بشار احمد العراقي، التسهيلات التمويلية الميسرة بين موارد الصندوق ومشروطيته (مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة الرابعة: العدد 32:ك2)
- (يناير) 2007 مجلة إلكترونية محكمة
- 25 أوديبيرس، داس، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، ص ص 23-25)
- 26 مجلة التمويل والتنمية، نفس المقال، ديسمبر 2002، ص 23
- 27 مجلة التمويل والتنمية، نفس المقال، ديسمبر 2002، ص 24
- 28 إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، (الرياض، 10 أكتوبر 2008)
- 29 تشارلس كرامر، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي، (واشنطن، صندوق النقد الدولي سبتمبر 1999)، ص 54
- 30 راجورام راجان، مجلة التمويل والتنمية: الصحة والثروة، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد مارس 2004)، ص 56
- 31 الكسندر سفوبودا، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد سبتمبر 1999)، ص ص 2-4
- 32 نفس المرجع ص 263
- 33 إينوتو لوكونجا INUTU LUKONGA، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، ص ص 19-22)
- 34 كريستينا ديسكينغ، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002)، ص 13
- 35 هانز تيتماير، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد سبتمبر 1999)، ص 20
- 36 هانز تيتماير، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد سبتمبر 1999)، ص 21
- 37 هانز تيتماير، نفس العدد، ص 21
- 38 رمزي زكي، التاريخ النقدي للخلف: دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، أكتوبر 1987)، ص 309
- 39 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 40 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 41 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 48
- 42 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 48
- 43 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 44 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)

⁴⁵ دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت) الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)

⁴⁶ دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت) الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)

⁴⁷ أوديبيرس، داس، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات،(واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، ص ص23-25

⁴⁸ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، ((الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، مارس 1990)، ص 230

⁴⁹ لورا كورديس وأديتيا نارايين: الأزمة توقف العولمة، إعادة تشكيل الإقتصاد العالمي: ما الذي يتعين علينا عمله؟، (واشنطن

العاصمة، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد مارس 2009)، ص ص23-26